لا يشتمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد من افراده
متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسمة غير
مندرج في هذه القسمة لان نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثال هذا
المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام
ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم انقسام
الشيء الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كما قاله
فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده
الذهني والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله
العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما لملزومه باعتبار
اخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا **والاول** اي اللفظ
الذي مدلوله كلي **اما ذات** اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز باطلاق
اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ وحينئذ فيستقيم قوله
وهو اسم الجنس اي كرجل **او حدث وهو المصدر** انما اخرج المصدر
عن اسم الجنس ليستقيم التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ
الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده او غير حدث وحده او مركب
منهما والمراد بالذات هٰهنا ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية
بما اخره دال ونون كالضرب وتاء ونون كالقتل فيخرج عنه معنى
السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير
ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت او النعت في التحيز اي الاتحاد
في الاشارة الحسية كما في الماديات او العقليات كما في المجردات ولما كان
اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب
بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله **او نسبة بينهما**

دال ونون كالضرب ... بالفارسية

لانهما

لانهما السبب في وضع اللفظ بازاء ذلك المركب **وذلك** اي النسبة
والتذكير باعتبار المذكر او المركب المشتمل عليها النسبة **من طرف
الذات وهو المشتق او** تعتبر **من طرف الحدث وهو الفعل**
فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو يتناول القسم
الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث الداخل عليه لفظ غير
فلا اشكال حينئذ والانقسام الى اربعة استقرائي لا عقلي وان كان مرددا
بين النفي والاثبات بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات ثلاثة ولا يضر
ارسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى اقسام
مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالفعل والمشتق فالمشتق ينقسم
بان يقال المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث
وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع
الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه له لحصوله وهو اسم
الالة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان او زمانا وهو ظرف الزمان
او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل
وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان في الماضي والحال والمستقبل
وباعتبار الطلب الى الامر وغيره **والثاني** اي اللفظ الموضوع لمعنى مشخص
فالوضع اي وضع اللفظ لذلك المشخص **اما مشخص** ايضا بان
يكون الموضوع له مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه اي بما يعينه
او كلي اي عام بان يكون له كلا من مشخصات لوحظت اجمالا
بالامر كلي يعمها ماصدقا **فالاول** اي اللفظ الموضوع لمتشخص و
وضعا خاصا **العلم** اي الشخصي واما العلم الجنسي فخارج عن مورد
القسمة لان معناه كلي **والثاني** اي اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما
اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول ووجه حصره في هذه